

التوترات الاقتصادية بين الإمارات والسودان: نزاع تجاري أم صراع على النفوذ؟

محمد صلاح عبد الرحمن

أبريل 2026

مع مساهمة إضافية في المحتوى والتحرير من المرصد السوداني للشفافية والسياسات

فرضت الإمارات العربية المتحدة في 7 أغسطس 2025، إثر توترات دبلوماسية متصاعدة، حظراً جويًا وبحريًا على جميع الرحلات الجوية وحركة الملاحة البحرية بين الإمارات وبورتسودان، العاصمة الفعلية للبلد والمركز الرئيسي لأنشطته التصديرية منذ اندلاع الحرب في أبريل 2023. وقد حال هذا الحظر السفن دون استخدام موانئ الإمارات لشحن البضائع مباشرة إلى السودان أو لإعادة شحنها من دول ثالثة إلى السودان. كما أكدت شركة سي إي سي جي إم، إحدى أكبر شركات الشحن في العالم، هذه القيود¹.

رداً على ذلك، اتخذت لجنة الطوارئ الاقتصادية، التي يترأسها رئيس الوزراء، عدداً من القرارات الرامية إلى تشجيع العثور على وجهات بديلة للبضائع السودانية وفرض رقابة مشددة على الصادرات. لكن ولسوء الحظ، استندت معظم تلك الإجراءات على استراتيجية قديمة تعتمد على السيطرة، وقد ثبت بالفعل عدم فعاليتها إلى حد كبير.

مثل الحظر ورد فعل الحكومة السودانية عليه تطورين استثنائيين، إلا أنهما لم يحظيا بنقاش أو تعليق يُذكر على المستوى الدولي. وتُجادل هذه الورقة بأنه رغم أن الحظر ورد الحكومة السودانية عليه جاء من مراكز سياسية مختلفة ومتضاربة إلى حد كبير، إلا أن هذه المراكز تتقاطع بشكل يؤثر سلباً على الاقتصاد السوداني، لا سيما قطاع الذهب. ومن المرجح أن تُعزز هذه التطورات هيمنة السوق الموازية والسوق الخاضعة للعسكر، وتزيد من عمليات التهريب عبر الحدود، وتُفاقم سوء الوضع الإنساني في البلد.

فرض الحظر الإماراتي تغيير مسار الرحلات الجوية عبر مطارات الترانزيت في الدول المجاورة أو تركيا، مما زاد من تكلفة ووقت الرحلات للركاب والشحن الجوي. كذلك، أدى الحظر البحري على الشحنات إلى ميناء بورتسودان إلى زيادة وقت وتكلفة نقل البضائع إلى السودان. وقد أدت هذه الإجراءات مجتمعة إلى تضيق قنوات التجارة الرسمية، مع زيادة الاعتماد على الشبكات غير الرسمية والعبارة للحدود².

يطال تأثير الحظر مجموعة واسعة من السلع المستوردة والمصدرة، مما يزيد من تكاليف الاستيراد ويقلل من عائد صادرات السودان الرئيسية، لا سيما الذهب، المصدر الرئيسي للعملة الأجنبية، والنفط، وكلاهما يُستوردان ويُصدّران عبر الإمارات العربية المتحدة. وقد أدى ذلك إلى استمرار انخفاض قيمة الجنيه السوداني. وهدد انقطاع العلاقات الاقتصادية بين البلدين بتداعيات اقتصادية سلبية أوسع نطاقاً في ظل ما يُوصف بالفعل بأنه أسوأ أزمة إنسانية في العالم.

تقييد العلاقات الاقتصادية

في مايو 2025، قطع السودان علاقاته الدبلوماسية مع الإمارات العربية المتحدة بعد أن صنّفها رسمياً «دولة معادية» بسبب تقديمها الدعم العسكري والمالي والدبلوماسي لقوات الدعم السريع³. وقد جاءت تلك الإجراءات

1 CMA CGM, "Customer Advisory #28-2025 - Restrictions on Port Sudan Operations," August 11, 2025, <https://www.cma-cgm.com/local/united-arab-emirates/news/333/customer-advisory-28-2025-restrictions-on-port-sudan-operations>

2 مداميك، « الآثار الاقتصادية على السودان نتيجة قطع العلاقات مع الإمارات والحلول المقترحة، » 9 أغسطس 2025، <https://www.medameek.com/?p=180612>

3 Middle East Monitor, "Sudan labels UAE an 'aggressor state' as drone strikes target Port Sudan airport," May 13, 2026, <https://www.middleeastmonitor.com/20250513-sudan-labels-uae-an-aggressor-state-as-drone-strikes-target-port-sudan-airport/>
CNN In Arabic, "Sudan cuts diplomatic ties with the UAE over accusations of support for the Rapid Support



رداً على هجمات قوات الدعم السريع على بورتسودان ومدن أخرى⁴، وتالية للإجراءات القانونية التي شرعت فيها السلطات السودانية ضد الإمارات العربية المتحدة أمام محكمة العدل الدولية⁵، رغم أن الجيش السوداني كان قد وجه اتهامات مماثلة منذ اندلاع الحرب في أبريل 2023. وقد نفت أبو ظبي هذه الاتهامات باستمرار، رغم طرح مصادر مستقلة عديدة أدلة متزايدة على أنها تزود قوات الدعم السريع بأسلحة متطورة مثل الطائرات المسيّرة وأنظمة الدفاع الجوي، بل ومجموعات من المرتزقة الكولومبيين.

ورداً على ذلك، صعدت الإمارات العربية المتحدة من إجراءاتها، فأوقفت جميع الرحلات الجوية المباشرة من وإلى السودان، بما في ذلك رحلات الركاب والشحن، في الأسبوع الأول من أغسطس 2025⁶. وبعد أيام من تعليق الرحلات، زادت الإمارات من تصعيدها بحظر أي اتصال بحري مباشر مع بورتسودان عبر البحر الأحمر. فعلقت مناولة البضائع التي تدخل أو تمر عبر موانئ الإمارات من أو إلى بورتسودان، ومنعت السفن التي ترفع علم الإمارات من الرسو في بورتسودان، وهددت السفن التي تتاجر مع بورتسودان بتعليق تراخيصها⁷.

يرى العديد من المحللين أن الدافع الفعلي وراء قرار الإمارات هو خلق مسارات تصدير الذهب والنفط السوداني، وبالتالي إضعاف حكومة الأمر الواقع في بورتسودان في مواجهتها مع قوات الدعم السريع. ورغم تصاعد التوتر في العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، كان التبادل التجاري بينهما نشطاً حتى بعد اندلاع الحرب في أبريل 2023. ويُعزى ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع إنتاج الذهب والطلب الإماراتي الكبير عليه، إذ أنتج السودان ما بين 64 و80 طناً من الذهب عام 2024. وقد أرسل معظم هذا الذهب إلى الإمارات مما جعلها تستمر ثاني أكبر

Forces,” May 6, 2025, available at <https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2025/05/06/sudan-announces-severance-of-diplomatic-relations-uae>.

4 سي إن إن بالعربية، « السودان يعلن قطع علاقاته الدبلوماسية مع الإمارات، » 6 مايو 2025. <https://mid-com.cnn.arabic//:https://www.cnn.com/2025/05/06/article/east-dle-uae-relations-diplomatic-of-severance-announces-sudan/2025/05/06/article/east-dle>

5 International Court of Justice, “Application of the Convention on the Prevention and Punishment of the Crime of Genocide in Sudan (Sudan v. United Arab Emirates) (Case No. 197),” available at <https://www.icj-cij.org/case/197>.

6 Radio Dabanga, “The UAE to stop flight to and from Sudan amidst escalating tensions,” August 8, 2025. <https://www.dabangasudan.org/ar/all-news/article/>

7 مداميك، « الإمارات تحظر السفن السودانية من الشحن والإبحار والنقل التجاري، » 9 أغسطس 2025. <https://www.medameek.com/180590=p?/com>

شريك تجاري للسودان ومركزاً محورياً لإعادة تصدير منتجاته. ومع تراجع الصادرات الزراعية وغيرها من الصادرات بسبب الحرب، اضطر السودان إلى الاعتماد بشكل أكبر على الذهب بوصفه مصدراً رئيسياً للعملة الصعبة، مما زاد من أهمية تجارته.

نظراً لهذه المصالح المشتركة، تجنب الطرفان قطع العلاقات التجارية بشكل متعمد حتى لحظة فرض الحظر في أغسطس 2025. وأفاد مستثمرون في الإمارات العربية المتحدة مطلعون على التطورات بأن موانئ دبي طلبت استثناءها من الحظر بناءً على رغبتها في عدم التأثر بالقرارات السياسية، نظراً لاعتمادها على التجارة الحرة واحتمال إضرار هذه القرارات بسمعتها التجارية⁸. ويبدو أن هذه الطلبات أدت إلى استئناف جزئي لحركة الشحن من جبل علي إلى بورتسودان، بينما استمر تحويل مسار معظم سفن الشحن عبر موانئ أخرى في المنطقة، مثل صلالة في عُمان وجدة، وفقاً للمصادر نفسها وللمراقبين في بورتسودان⁹.

تأثير القرارات الإماراتية على السودان

ينطوي الحصار على احتمال أن يؤثر تأثيراً كبيراً على الاقتصاد السوداني نظراً للعلاقات التجارية الوثيقة بين البلدين. إذ كانت الإمارات العربية المتحدة أكبر شريك تجاري للسودان في عام 2024، وفقاً لمركز بيانات التجارة والتنمية التابع للأمم المتحدة (الأونكتاد)، حيث استقبلت ما يُقدَّر بأربعة أضعاف صادرات المملكة العربية السعودية، الشريك التجاري الثاني في الترتيب¹⁰. كذلك كانت الإمارات لردح من الزمن مصدراً رئيسياً لواردات السودان، بما في ذلك نفط بقيمة 121 مليون دولار أمريكي في عام 2023¹¹.

في هذا السياق عطل الحظر خطوط إمداد حيوية كانت تمر عبر مطار بورتسودان، الذي أصبح منذ اندلاع الحرب البوابة الجوية الرئيسية للبلد¹². وأدت هذه الإجراءات إلى تفاقم الأضرار المادية والمخاوف الأمنية عقب العمليات العسكرية لقوات الدعم السريع ضد ميناء بورتسودان، بما في ذلك استهداف المطار بغارات متكررة بالطائرات المسيرة.

كذلك تنطوي القيود المفروضة على النقل البحري، إلى جانب حظر الرحلات الجوية، على تأثيرات محتملة على مختلف جوانب الاقتصاد. فقد تزيد تكلفة الواردات بإجبارها المستوردين على تحويل مسار البضائع من الإمارات العربية المتحدة إلى موانئ أخرى في المملكة العربية السعودية أو غيرها، مما يزيد من تكاليف النقل. كما قد تهدد هذه القيود عائدات السودان الرئيسية من الصادرات، لا سيما الذهب والنفط، الأمر الذي قد يهدد بدوره احتياطات البلاد من العملات الأجنبية، ويؤدي إلى انخفاض قيمة العملة، ويخلق اضطرابات أخرى. وتهدد زيادة تكاليف الاستيراد بتفاقم الصعوبات التي يواجهها السودان في الحصول على الغذاء والإمدادات الطبية، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وتفاقم انعدام الأمن الغذائي¹³. وقد أدت زيادة أزمان وتكاليف النقل البحري والجوي إلى ميناء بورتسودان، بالإضافة إلى انخفاض قيمة العملة المحلية، إلى ارتفاع أسعار الأدوية التي تحوّل مسارها ليمر عبر مطارات إقليمية أخرى، فضلاً عن زيادة تكلفة المواد الغذائية المستوردة¹⁴.

كان لهذه التطورات تأثير مباشر على الصادرات السودانية، لا سيما النفط¹⁵ والذهب، اللذين يُعدّان من أكبر

8 CMA CGM, "Customer Advisory #36-2025: Update on Port Sudan operations," September 3, 2025, <https://shorturl.at/q7Zahw>.

9 مقابلات المرصد السوداني للشفافية والسياسات في دبي وبورتسودان، نوفمبر 2025.

10 UNCTAD website, <https://unctadstat.unctad.org/CountryProfile/GeneralProfile/en-GB/729/index.html>.

11 OEC, "Sudan/United Arab Emirates," <https://oec.world/en/profile/bilateral-country/sdn/partner/are>.

12 Wintour, P., "Sudan to cut ties with United Arab Emirates over alleged RSF support," The Guardian, 6 May 2025, available at: <https://tinyurl.com/42fvcntj>; and Sudan Horizon, "Following the UAE's air and sea freight boycott: What possible alternatives for Sudan?" August 2025, available at: <https://tinyurl.com/2ee2rx4j>.

13 Wintour, P., "Sudan to cut ties with United Arab Emirates over alleged RSF support," The Guardian, May 6, 2025, at: <https://www.theguardian.com/world/2025/may/06/sudan-to-cut-ties-with-united-arab-emirates-over-alleged-rsf-supportavailable>

14 سودان تومورو، «بعض آثار القرارات الإماراتية الأخيرة بشأن السودان»، 10 أغسطس 2025، <https://tinyurl.com/yc8anyxk>.

15 Mitchell, C., Lim, N., & Holtmeier, L. "Tanker with crude cargo from Sudan idles off UAE as bilateral ties sour," S&P Global Commodity Insights, August 2025, <https://www.spglobal.com/commodity-insights/en/news-research/latest-news/crude-oil/082725-tanker-with-crude-cargo-from-sudan-idles-off-uae-as-bilateral-ties-sour>



صادرات البلد. وما كان للحظر الإماراتي أن يأتي في وقت أسوأ من هذا الوقت بالنسبة لاقتصاد السودان المنهك بفعل الحرب والنزوح. فبين عامي 2023 و2025، هيمن الذهب على صادرات السودان، وارتفع الإنتاج الرسمي إلى حوالي 64 طناً في عام 2024، لكن عائدات الذهب المصدر بصورة قانونية بلغت حوالي 1.57 مليار دولار أمريكي (لحوالي 28 طناً، بينما هُرب الباقي أو صُدِّر خارج السجلات الرسمية). وانخفضت الصادرات الزراعية التقليدية انخفاضاً حاداً، نتيجة للنزوح الكبير للمجتمعات الزراعية والرعية. وكانت قيمة «الحبوب الزيتية» مثل الفول السوداني والسهم قبل الحرب تُقدَّر بنحو 746 مليون دولار أمريكي (بيانات 2020)، إلا أن قيمتها خلال سنوات الحرب غير متاحة. وتشمل الصادرات المهمة وقت الحرب الفول السوداني والسهم والماشية والجلود والبرسيم، حيث توجّه التجارة بشكل رئيسي إلى الصين والهند والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ومصر. كما استمرت صادرات النفط الخام إلى الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية. أما على صعيد الواردات، فقد انخفضت واردات القمح في عام 2023 إلى حوالي 342 ألف طن، ما يعادل 121 مليون دولار أمريكي تقريباً، مقارنة بـ 505 ملايين دولار في عام 2022¹⁶. في المقابل، برز الوقود والأدوية والمدخلات الزراعية بوصفها الواردات الرئيسية¹⁷.

أدى الحظر الذي فرضته الإمارات العربية المتحدة إلى إغلاق سوق الذهب في دبي أمام الذهب السوداني، مما أحدث صدمة في السوق. وشكّلت صادرات الذهب الرسمية إلى الإمارات في عام 2024 نسبة 96.8% من إجمالي صادرات الذهب¹⁸. إضافة إلى ذلك، ولأن الذهب هو المصدر الرئيسي للعملة الأجنبية في السودان، فقد فاقم هذا الحظر النقص الحالي في العملة وفقدان الثقة الناجم عن الحرب، مما سرّع من انخفاض قيمة الجنيه السوداني، الذي تراجع من متوسط 2650 جنيهاً للدولار الأمريكي قبل القرارات إلى 3500 جنيهاً للدولار بعد أقل من شهر من القرارات. ويمثل هذا الانخفاض أحد أعلى معدلات انخفاض قيمة العملة التي شهدتها البلاد منذ بداية الحرب،

16 OEC website, available at <https://oec.world/en/profile/bilateral-product/wheat/reporter/sdn?selector-1151id=2022>

17 بالنسبة لأداء الواردات والصادرات وقت الحرب انظر

Alyurae, "Smuggling Accounts for 52% of Production... Sudan Aims to Produce 80 Tons of Gold This Year," July 17, 2025, available at: <https://www.english.alyurae.com/2025/07/17/smuggling-accounts-for-52-of-production-sudan-aims-to-produce-80-tons-of-gold-this-year/?utm.com> ; Al-Monitor, "Sudan's booming wartime gold trade flows through to the UAE," March 27, 2025, available at: <https://www.al-monitor.com/originals/2025/03/sudans-booming-wartime-gold-trade-flows-through-uae?utm.com>

18 Center for Environmental and Social Studies (CESS), "Monitoring performance mining gold in Sudan during 2024," April 2025, https://cess-sudan.com/cess_report.pdf

عندما كان الدولار الأمريكي يُباع مقابل 600 جنيه إسترليني.

كذلك أثار الحظر على مدخلات الإنتاج الأساسية في عمليات التعدين، بما فيها الكربون النشط والسيانيد والثوريا، والآلات المستخدمة. وتُنْتَج هذه المدخلات في الغالب في الصين والهند، وتمر عادةً عبر موانئ الإمارات، خاصةً منطقة دبي الحرة. وقد أُجبر توقف الصادرات السودانية المباشرة، الرسمية وغير الرسمية، إلى دبي، البعض على استخدام طرق غير مباشرة ومكلفة ومحفوفة بالمخاطر.

ومما يدل على هذا التوجه الجديد تقرير انتشر على نطاق واسع في وسائل الإعلام المحلية حول شحنات من الذهب السوداني تزن 225 كيلوغراماً وصلت إلى مطار القاهرة الدولي على متن طائرة تابعة لشركة طيران سودانية في 8 يناير 2026، ويُزعم أنها كانت في طريقها إلى دبي على متن طائرة إماراتية في 10 يناير. وقد نشر الصحفي الذي كشف القصة لأول مرة بوليصة الشحن الجوي للشحنة، مُحددًا شركة مصفاة الذهب السودانية المحدودة في بورتسودان بوصفها المرسل، وشركة مجوهرات في دبي بوصفها المستلم، وذكر أنه قدّم جميع المعلومات التي تتعلق بالشحنة إلى السلطات المختصة. وحتى وقت كتابة هذا التقرير، لم ترد سلطات حكومة الأمر الواقع على هذه الادعاءات¹⁹.

يجمع بين الحظر الإماراتي، وضوابط التصدير السودانية، وانهيار المؤسسات السودانية آلية واحدة، فهي تؤدي مجتمعةً إلى تضيق قنوات التجارة الرسمية في الوقت الذي تبلغ فيه القدرة على إنفاذ القانون واستقرار الأسعار أدنى مستوياتها. وفي ظل هذه الظروف، لا تؤدي الجهود الرامية لمركزة السيطرة أو تقييد الوصول إلى خفض حجم التجارة؛ بل تدفع التجارة نحو شبكات غير رسمية يتغلغل فيها العسكريون تمتلك قدرة أفضل على إدارة المخاطر والتهرب من الضوابط والإتاوات. وفي اقتصاد الحرب المفكك، يحظى الفاعلون المسلحون والوسطاء العابرون للحدود بميزة هيكلية تفوق المؤسسات المدنية؛ مما يعني أن نقاط الاختناق والاحتكارات تسهم في تعزيز الأسواق الموازية بدلاً من استعادة سيطرة الدولة.

ومن ثمّ، فإن الجهود المبذولة للالتفاف على الحظر قد تعزّز شبكات التهريب عبر الحدود، مما قد يؤدي إلى ارتفاع كبير في الأسعار وإضعاف الضوابط، وهو أمر بالغ الأهمية بالنسبة للأدوية على وجه خاص. وحتى بدون هذه الإجراءات، أدت الحرب إلى زيادة التهريب عبر الحدود، لا سيما عبر مصر وإريتريا، ما يعني أن كميات أكبر من البضائع تمر عبر موانئ هاتين الدولتين مقارنةً بالموانئ السودانية. وغالباً ما يُستبدل الذهب المهرب بهذه الطريقة بسلع أساسية ومستلزمات إنتاج من البلدين²⁰.

كذلك يطال تأثير هذه التطورات الوقود، الذي يُعدّ من أهم سلع التصدير للسودان ولجنوب السودان، حيث يمر أيضاً عبر موانئ الإمارات، وقد تعطلت عمليات شحنه²¹. إذ أوقفت مصافي الإمارات معالجة النفط الخام السوداني، وتوقفت الموانئ عن إعادة تصديره.

يشير عدد من المصادر إلى أنه رغم إمكانية تصدير السلع عبر موانئ أخرى، إلا أن ذلك سيرفع تكلفة الشحن، ما يقلل من أرباح الجانب السوداني ويدفع بعض المستوردين إلى البحث عن مصادر إمداد بديلة. وتتراوح تقديرات الزيادة بين 8%²² و15-23%²³. ويشير تقرير حكومي سوداني غير منشور، اطلع عليه الكاتب، إلى أن 50% من المصدرين والمستوردين السودانيين يعتمدون على ميناء دبي (المنطقة الحرة). وأن الحظر سيرفع تكاليف

19 انظر سودان انديبندينت، «صحفي يكشف عن شحنات ذهب سوداني تمر عبر القاهرة في طريقها إلى الإمارات»، 9 يناير 2026، <https://tinyurl.com/26ukyadh>.

20 Baldo S. And Soliman A. "Gold and the war in Sudan: How regional solutions can support an end to conflict," A Chatham House Report, March 2025, available at: <https://www.chathamhouse.org/2025/03/gold-and-war-sudan/04-how-sudans-gold-sector-connects-regional-conflict-ecosystem>

21 Mitchell, C., Lim, N., & Holtmeier, L. "Tanker with crude cargo from Sudan idles off UAE as bilateral ties sour," S&P Global Commodity Insights, August 2025, <https://www.spglobal.com/commodity-insights/en/news-research/latest-news/crude-oil/082725-tanker-with-crude-cargo-from-sudan-idles-off-uae-as-bilateral-ties-sour>

22 Omer Sidahmed, "Sudan's Foreign Trade under Sanctions and War, and the Implications of Recent UAE Measures: Gold as a Case Study," Al Taghyeer, August 14, 2025, <https://www.altaghyeer.info/en/2025/08/14/sudans-foreign-trade-under-sanctions-and-war-and-the-implications-of-recent-uae-measures-gold-as-a-case-study/>

23 انظر على سبيل المثال

Josh Zadeh, 'UAE Ban on Sudan Cargoes Reroutes Global Crude Flows,' Discovery Alert, August 27, 2025, <https://discoveryalert.com.au/uae-ban-sudan-cargoes-crude-flows-2025/>

النقل بنسبة تصل إلى 70%²⁴. ومع ذلك، سيكون هذا التأثير محدوداً إذا تمكّن المصدرون من تحويل شحناتهم إلى موانئ السعودية ومصر وقطر. وقد بذلت الحكومة السودانية جهوداً في هذا الصدد، بما في ذلك الزيارة التي قام بها وزير المعادن السوداني إلى مصر²⁵.

وكما ذكرنا آنفاً، كانت الإمارات العربية المتحدة حتى وقت قريب شريكاً تجارياً رئيسياً للسودان. وبعّد النفط المكرر المستورد من أهم المنتجات التي يستوردها السودان²⁶. وتشير بيانات بنك السودان لعام 2024 أن السودان استورد 84.1% من إمداداته البترولية من الإمارات، حيث شكّل الوقود 78.4% من إجمالي واردات السودان من الإمارات²⁷. ولا يؤثر انقطاع واردات النفط على الاستهلاك المحلي فحسب،



بل يمتد تأثيره ليشمل العمليات العسكرية التي تتطلب إمدادات كبيرة من الوقود. كما يؤثر هذا الوضع سلباً على الإمارات، التي فقدت النفط الخام الذي كان يكرر في الفجيرة لإنتاج وقود البواخر (VLSFO) المستخدم في الميناء. وقد أدّى ذلك إلى ارتفاع الأسعار بنسبة تصل إلى 15% مقارنة بالموانئ العالمية الأخرى²⁸.

يلعب النفط دوراً مهماً في الاقتصاد بشكل عام، لذلك كان محور اهتمام الأطراف المتحاربة. وهدفت العديد من العمليات العسكرية إلى التأثير على خطوط أنابيب النفط ومصافي التكرير ومواقع الإنتاج. ففي هجومها على مدينة بورتسودان بالطائرات المسيّرة في أغسطس 2025 استهدفت قوات الدعم السريع مواقع نفط استراتيجية. وفي أعقاب الإجراءات الإماراتية، استهدفت قوات الدعم السريع منطقة هجليج، وهي مركز إنتاج نفطي مهم، بطائرات مسيّرة يومي 26 و 29 أغسطس 2025. وقد دفع هذا الاستهداف شركات النفط إلى التلويح بإيقاف عملياتها وتدفق النفط من جنوب السودان عبر خط الأنابيب القائم²⁹. وقد سيطرت قوات الدعم السريع في نهاية المطاف على هجليج، لكن يقال أنها أبرمت اتفاقاً تولت بموجبه القوات الجنوب سودانية مسؤولية تأمين المنشآت، بينما سُمح للفرق الفنية بمواصلة عملياتها من دون انقطاع³⁰. وتعد هجليج المنطقة السودانية الوحيدة المنتجة للنفط التي استمرت في العمل منذ بدء الحرب. وقد عزّز هذا الشائعات التي تفيد بأن قوات الدعم السريع استفادت من عائدات النفط، من خلال تغيير الرسوم مقابل السماح باستمرار ضخ النفط وتشغيل مصفاة الجيلي.

نأت التوترات التجارية المتصاعدة بين الإمارات والسودان عن المساس بالعلاقات المصرفية حتى الآن. وتعدّ دولة

24 تقرير حكومي غير منشور اطلع عليه الكاتب.

25 Bloomberg, "UAE ban on Sudan trade spurs hunt for alternative gold markets," September 2025, https://www.bloomberg.com/news/articles/2025-09-04/uae-ban-on-sudan-trade-spurs-hunt-for-alternative-gold-markets?utm_source=website&utm_medium=share&utm_campaign=copy

26 Observatory of Economic Complexity, "United Arab Emirates-Sudan," https://oec.world/en/profile/bilateral-country/are/partner/sdn?redirect=true&utm_source=chatgpt.com

27 بنك السودان المركزي، «الموجز الربع الرابع»، 2024، متاح على الرابط: <https://tinyurl.com/3dmduhd7>

28 التغيير، «توقف واردات النفط السوداني يرفع علاوات الوقود البحري في ميناء الفجيرة»، 4 سبتمبر 2025، متاح على الرابط: <https://shorturl.at/KetU8>

29 Reuters, "Sudan shuts down Heglig oil facilities after drone attacks," 1 September 2025, available at: <https://tinyurl.com/yu39su9v>.

30 Radio Dabanga, "Sudan: Heglig Oil Deal 'Highlights Economic Drivers Behind Sudan's War,'" January 2, 2025, <https://tinyurl.com/bhueuhx2>.

الإمارات أحد الشركاء المصرفيين الرئيسيين للسودان، مما أسهم في تبسيط الإجراءات والتدفقات اللوجستية التجارية بين البلدين. وقد حافظت الشركات السودانية الخاصة على حسابات في النظام المصرفي الإماراتي لعقود، وسدّدت معظم معاملاتها التجارية الخارجية بالدرهم الإماراتي بدلاً من الدولار الأمريكي تجنباً للعقوبات التجارية والمالية الأمريكية الشاملة التي شلّت النظام المصرفي السوداني منذ عام 1997. ونتيجة لذلك، تتمتع البنوك السودانية وتدفقات مدفوعاتها بروابط قوية عبر دبي وأبو ظبي، مما جعل الإمارات شريكاً استراتيجياً مناسباً رغم قيود العقوبات وتدهور العلاقات الدبلوماسية بعد اندلاع الحرب. وكان من شأن توسيع نطاق الحظر بما يشمل المعاملات المصرفية بين البلدين أن يلحق أضراراً بالغة بالقطاعين الخاص والعام في البلد.

ردود فعل الحكومة السودانية

رداً على الحظر الإماراتي، عقد مجلس الأمن والدفاع والوزارات الاقتصادية في بورتسودان اجتماعات طارئة لتقييم المخاطر ووضع خطط لاستمرار الواردات والصادرات. وسعت حكومة الأمر الواقع إلى تنويع أسواق الذهب بشكل عاجل، فتحرّكت لإيجاد مشترين جدد في عُمان وقطر ومصر وآسيا. كما سعت إلى إعادة توجيه شحنات النفط والسلع بعيداً عن موانئ الإمارات باستخدام موانئ دول أخرى وإرسال بعضها مباشرة إلى الأسواق الآسيوية. واتّخذت إجراءات داخلية، لتعديل سياسات الجمارك والنقل التي كانت تعطي الإمارات سابقاً امتيازات لتسهيل هذه المسارات البديلة.

تطبيقاً لهذه السياسات، أصدرت لجنة الطوارئ الاقتصادية برئاسة رئيس الوزراء سلسلة من الإجراءات العاجلة في أواخر أغسطس 2025 هدفت، حسب ما هو معلن، إلى التصدي للتدهور الاقتصادي والتهريب المتزايد للذهب، الذي يعد أهم مصادر النقد الأجنبي في البلد، حيث يُشكّل 50.1% من إجمالي صادرات البلاد.³¹

جاء في مقدمة تلك القرارات احتكار بيع الذهب لصالح الدولة عبر بنك السودان المركزي وفق منشور إدارة السياسات التابعة له رقم 2025/14 من خلال ما يُطلق عليه «النافذة السودانية الموحدة لصادرات الذهب» والمرتبطة بوزارة المعادن وهيئة المواصفات والمقاييس³²، لإتمام جميع الإجراءات إلى جانب إطلاق منصة رقمية لتتبع حركة البضائع بهدف تعزيز الشفافية³³. وقد اشترطت هذه الآلية على البائعين البيع بالسعر الرسمي، وهو أقل من سعر السوق الموازية. وأفادت التقارير أن قراراً صدر في 21 أغسطس يُجرّم حيازة الذهب أو تخزينه من دون وثائق رسمية باعتباره تهريباً³⁴. وتهدف هذه التدابير إلى تعزيز قدرة الدولة على تحصيل العملات الأجنبية ومعالجة انهيار الجنيه السوداني. كما تعكس اهتماماً حكومياً متزايداً بمركزة السيطرة على صادرات الذهب وإدارتها.

لسوء الحظ، تُعدّ هذه الحزمة من سياسات تصدير الذهب تكراراً لسياسات سابقة شجّعت التهريب على عكس المراد منها. وقد خلقت الفجوة بين الأسعار الرسمية وأسعار السوق حافزاً قوياً لتهريب الذهب من قبل المنتجين والتجار بعيداً عن القنوات الرسمية، مما كلف البلد موارد كبيرة من النقد الأجنبي. وتشير تقارير مستقلة إلى أن ما بين 50% و 80% من إنتاج الذهب السوداني يُهرَّب، مما يُضعف قدرة البنك المركزي على السيطرة على السوق ويعمّق الاقتصاد الموازي³⁵. وقد أدّى احتكار البنك المركزي فيما مضى لصادرات الذهب إلى اقتتار حصته على نسبة ضئيلة من الإنتاج الفعلي بسبب تفشي التهريب³⁶. على سبيل المثال، سجّل البنك المركزي، بين عامي 2012 و2018، صادرات بلغت حوالي 205,446 كيلوغراماً، بينما سجّل شركاء السودان التجاريون واردات بلغت 404,732

31 Sudan News Agency, "Sudan: Kamil Idris reviews Sudan's single gate gold export's performance," AllAfrica, August 25, 2025, available at: <https://allafrica.com/stories/202508260603.html>

32 Sudan News Agency, "Sudan: Kamil Idris reviews Sudan's single gate gold export's performance," AllAfrica, August 25, 2025, <https://allafrica.com/stories/202508260603.htm>

33 DIVAN Center, "The Sudanese government announces emergency measures to halt the decline of the Sudanese pound and combat gold smuggling," 5 September 2025, available at: <https://tinyurl.com/ytz67533>.

34 Sudan Tribune, "Sudan bans private gold exports, central bank to be the sole buyer," September 15, 2025, <https://sudantribune.com/article/305062>

35 Global Financial Integrity, "Sudan and trade integrity," May 2020, available at: https://gfintegrity.org/wp-content/uploads/2020/05/Sudan-Report-2020_FINAL.pdf

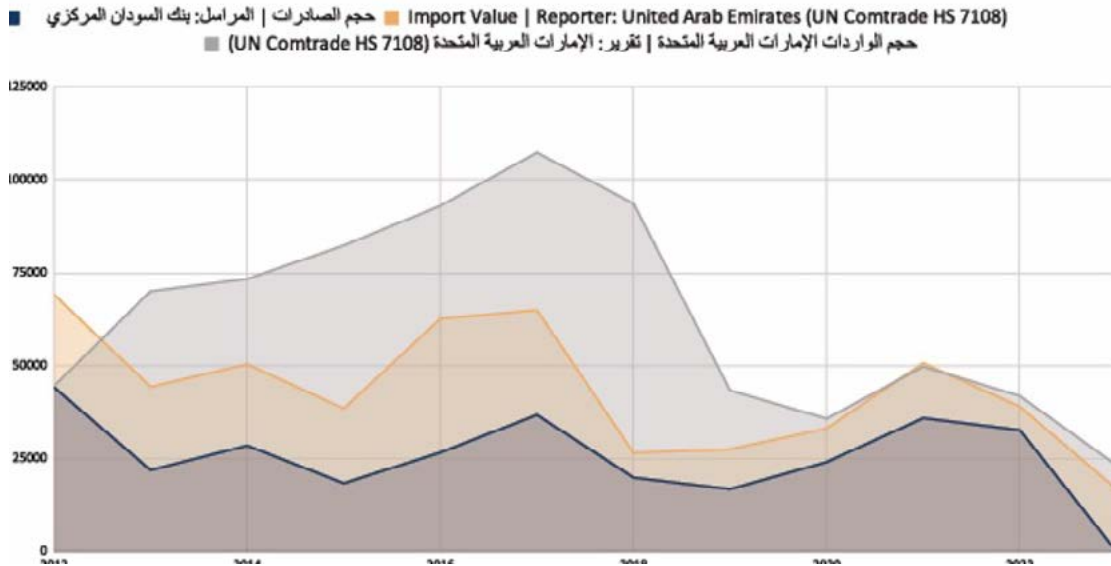
36 Chevrillon-Guibert, Raphaëlle, "The Gold Boom in Sudan", International Development Policy | Revue internationale de politique de développement, 2016, accessed on 06 September 2025, available at: <http://journals.openedition.org/poldev/2258>.

كيلوغراماً، أي بفارق 200 طناً من الذهب المهزّب، ما يعادل 47.7% من قيمة الصادرات المُعلنة، وخسارة قدرها 4.11 مليار دولار أمريكي³⁷. وقد حُسب هذا الفارق، كما هو موضح في الشكل 1، عن طريق مقارنة الواردات الرسمية من السودان بأرقام الإنتاج وأرقام واردات الإمارات العربية المتحدة.

عُدلت سياسة احتكار البنك المركزي بوصفه المشتري الإلزامي للذهب على مراحل، بدءاً من يناير 2020 أثناء الفترة الانتقالية وصولاً إلى فتح الصادرات للقطاع الخاص. وُسِّمِح للبنوك الخاصة وشركات التعدين الكبيرة (شركات الامتياز) بتصدير 70% من إنتاجها، على أن تباع نسبة الـ 30% المتبقية إلى البنك المركزي. بالإضافة إلى ذلك، كان على المصدرين بيع عائداتهم من العملات الأجنبية إلى البنك المركزي بالسعر الرسمي، الذي يقل كثيراً عن سعر السوق الموازي³⁸. ورغم استمرار التهريب، إلا أن معدله انخفض خلال فترات معينة من التحرير الجزئي، كما هو موضح في الرسم البياني أدناه.

حجم التبادل التجاري بين السودان والإمارات العربية المتحدة 2013 - 2023

يقارن الشكل أدناه كميات الذهب المصدرة عن طريق البنك المركزي، مقابل الواردات الرسمية من الإمارات العربية المتحدة وإجمالي الإنتاج الرسمي للسودان. المصدر: مركز الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، 2025.



تميل الفجوة بين بيانات الواردات والصادرات، كما هو موضح في الشكل أعلاه، إلى الاتساع في ظل أنظمة التصدير الصارمة أو الاحتكارية، لا سيما عندما تخلق تشوهات سعر الصرف وإلزام المصدرين بالتنازل عن جزء من العملات الأجنبية دوافع قوية للاستفادة من فروق الأسعار. وفي مثل هذه السياقات، يمكن أن تدفع السيطرة المركزية المفرطة - خاصة في ظل اختلالات الاقتصاد الكلي الأوسع نطاقاً - المنتجين والتجار نحو القنوات الموازية أو غير الرسمية.

في الوقت نفسه، لا يمكن الحد من التهريب بمجرد فتح الصادرات أمام الشركات الخاصة. فبدون إصلاحات أوسع نطاقاً في الاقتصادية الكلية - لا سيما ترشيد سعر الصرف، وتحقيق الاستقرار المالي والنقدي، وزيادة الشفافية في تسويق الذهب والإبلاغ عنه، وتعزيز الرقابة التنظيمية - فإن التحرير وحده يُنذر بظهور أشكال جديدة من التهرب غير المشروع واحتكار السوق. وعلاوة على ذلك، فإن الاعتماد المفرط على شريك تجاري خارجي واحد يُفاقم الهشاشة الهيكلية ويُضعف القدرة التفاوضية. لذا، يتطلب خفض التدفقات غير المشروعة بشكل دائم إطاراً اقتصادياً كلياً متماسكاً، وعلاقات تجارية متنوعة، ومعاملات تجارية موثوقة، وليس مجرد التحول المحدود من احتكار الدولة إلى مشاركة القطاع الخاص في التصدير.

37 Global Financial Integrity, "Sudan and trade integrity," May 2020, available at: https://gointegrity.org/wp-content/uploads/2020/05/Sudan-Report-2020_FINAL.pdf

38 Reuters. (2020, June 17). Sudan further opens gold trade to private sector. Reuters. <https://www.reuters.com/article/business/finance/sudan-further-opens-gold-trade-to-private-sector-idUSKBN23O24R/>

في هذا السياق، أثارت قرارات الحكومة ردود فعل قوية من شركات تصدير الذهب وكبار التجار الذين سعوا لإجبار الحكومة على التراجع عن تلك السياسات، وأدى هذا الضغط في نهاية المطاف إلى الإطاحة بمحافظ بنك السودان المركزي وتعيين محافظ جديد سرعان ما تراجع عن تلك السياسات بإصدار منشور إدارة السياسات رقم 17/2025 الذي أعاد الأوضاع إلى ما كانت عليه بالسماح للشركات الخاصة والتجار بتصدير الذهب بحد أدنى 10 كيلوغرام لكل عملية تصدير. ثم رفعت القيود بشكل نهائي في نوفمبر 2025.

عملياً، تسبب تأرجح السياسات وعدم التوافق داخل الحكومة في توقف عمليات تصدير الذهب بشكل شبه كامل خلال الفترة بين أغسطس وأوائل نوفمبر. ورغم تراجع الحكومة عن تلك القرارات استمرت الصعوبات الناجمة عن الاعتماد شبه الكامل على دولة واحدة. وقد ركزت جهود الحكومة على تجنب تعطيل عمليات التصدير، وفق سياسات قصيرة المدى متجاهلة القضايا الجوهرية المتعلقة بالسيادة الوطنية والاستقلال.

الخلاصة

أدى الحظر الجوي والبحري الذي فرضته الإمارات العربية المتحدة على السودان إلى تعطيل حركة البضائع والمسافرين بشكل كبير عبر ميناء ومطار السودان الرئيسيين على ساحل البحر الأحمر. وقد أدى تعليق الرحلات الجوية وحركة السفن التي ترفع علم الإمارات، إلى جانب منع أو تحويل تدفقات الشحن عبر مراكز النقل الإماراتية، إلى زيادة حادة في تكاليف النقل، وإطالة أوقات التسليم، وتقليص القدرة التصديرية للسودان - لا سيما في مجالي الذهب والنفط. كما فرضت هذه الاضطرابات ضغوطاً إضافية على سلاسل الإمداد الإنساني وعلى السوق المحلية. وبينما لا يزال من الصعب تحديد النطاق الكامل لتأثير هذا الحظر، تشير الأدلة المتاحة إلى تداعيات تشغيلية واقتصادية خطيرة.

ساعدت تدابير التخفيف الجزئي اللاحقة للحظر البحري التي اتخذتها سلطات الأمر الواقع على تقليل حدة هذه التأثيرات من خلال إعادة توجيه تجارة السودان إلى شركاء بديلين، بما في ذلك مصر وقطر والمملكة العربية السعودية. ومع ذلك، لا يستطيع سوى عدد قليل من المنافسين مجازة اندماج الإمارات في الأسواق العالمية وكفاءتها من حيث التكلفة. وقد أثرت السياسات الإماراتية سلباً على العديد من قطاعات الاقتصاد السوداني، بما في ذلك تدفقات النفط وحركة السلع الأساسية. ومع ذلك، لم يشهد القطاع المصرفي اضطراباً مماثلاً، وهو ما يعكس على الأرجح الترابط المالي العميق بين البلدين، والآثار بعيدة المدى التي قد تترتب على أي اضطراب في هذا القطاع على القطاع الخاص والعمليات الإنسانية، والاقتصاد ككل. وهذا يؤكد الأهمية الاستراتيجية لتنوع العلاقات الاقتصادية الإقليمية للحفاظ على الاستقلال الاقتصادي وتخفيف التبعية الهيكلية.

وتبرز هذه التطورات مجتمعة سمةً هيكليةً لاقتصاد الحرب في السودان. فالقيود التجارية والجهود الرامية إلى مركزة الرقابة على الصادرات، لا سيما في قطاع الذهب، لم تقلل النشاط الاقتصادي، لكن حوّلته نحو شبكات غير رسمية وعسكرية وعابرة للحدود. ويُبين الحصار الإماراتي واستجابات السياسات السودانية كيف أن القيود الاقتصادية، حين تفرض في ظل الانهيار المؤسسي وتشوهات الأسعار، تُعزز الأسواق الموازية بدلاً من استعادة سلطة الدولة، مما يُعيد تشكيل التدفقات التجارية من دون تقييدها.

